المـــركـز الفلسطينـي لحقـوق الإنســان
PALESTINIAN CENTRE FOR HUMAN RIGHTS

حالة المعابر في قطاع غزة
2011/5/1 - 2011/5/31

يرصد هذا التقرير من سلسلة حالة المعابر في قطاع غزة، والتي يصدرها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، أثر استمرار فرض سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي حصارها الشامل على حياة سكان القطاع المدنيين وعلى أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة من 2011/5/1 وحتى 2011/5/31. ويتناول بالتفصيل حركة المعابر الحدودية التجارية وتلك المتعلقة بمرور الأفراد. وقد رصد التقرير، أبرز السمات التي ميزت تلك الفترة، والبالغة 31 يوماً، وكانت كما يلي:

- ما زالت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي تواصل حصار قطاع غزة، وتشدد الخناق على الحركة التجارية للقطاع، بما في ذلك السيطرة التامة على تدفق الواردات، والحظر التام على تصدير السلع الصناعية، ما قوض أية فرصة حقيقية لإعادة تشغيل المنشآت الاقتصادية، وهو ما يفند مزاعم السلطات المحتلة التي تروجها حول إدخال تسهيلات على الحصار المستمر منذ أربعة أعوام.
- تشير الإحصائيات الواردة في التقرير إلى الانخفاض الكبير في عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع، عبر معبر كرم أبو سالم، والذي أغلق خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير لمدة 10 أيام (32.25%). فقد بلغ عدد الشاحنات الواردة 4981 شاحنة، بمعدل يومي لا يتجاوز 160 شاحنة يومياً، ولا يمثل هذا المعدل سوى 28.07% من متوسط عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة يومياً، قبل تشديد الحصار عليها في يونيو 2007، والتي كانت تصل إلى 570 شاحنة يومياً. كما تشير البيانات إلى تراجع كبير في حجم الصادرات الغزية من المنتجات الزراعية، حيث سمح بتصدير كمية محدودة جداً من الزهور بلغت 172,000 زهرة (3 شاحنات فقط)، وهو ما يفند مزاعم السلطات المحتلة عزمها السماح بتصدير منتجات قطاع غزة الزراعية بواقع 10 شاحنات يومياً.
- انتهى خلال الفترة التي يغطيها التقرير موسم تصدير الزهور والتوت الأرضي، وقد بلغت كمية الزهور التي سُمح بتصديرها منذ بداية الموسم في نوفمبر الماضي وحتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير 10 مليون زهرة من أصل 60 مليون زهرة ينتجها القطاع سنوياً (16.6%)، كما بلغت كمية التوت الأرضي التي سمح بتصديرها خلال الربع الأول من هذا العام نحو 400 طن من التوت الأرضي من أصل نحو 1500 طن هي حصيلة الإنتاج السنوي لقطاع غزة من التوت الأرضي (26.6%). يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة في العام 2005 كانت تصل إلى معدل 70 شاحنة يومياً.
- تدحض البيانات والإحصاءات الواردة في التقرير المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، والسماح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة، حيث ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية للغاية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق، وهو ما يبرهن صحة التحذيرات التي أطلقها المركز قبل نحو عام، والتي حذر عبرها من مخاطر تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، وإغلاق باقي المعابر الحدودية الأخرى في أمام حركة التجارة من وإلى قطاع غزة، حيث أكد المركز، ومن خلال متابعاته الميدانية، واطلاعه على أوضاع المعابر، أن قدرة المعبر التشغيلية لن تفي بأدنى احتياجات سكان القطاع الأساسية.
- قلصت سلطات الاحتلال خلال شهر مايو إمدادات قطاع غزة من غاز الطهي، بسبب الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم. فقد أوقفت سلطات الاحتلال إمداد قطاع غزة بغاز الطهي لمدة 12 يوماً بشكل كامل. وفي المقابل سمحت بتوريد كميات محدودة، خلال 19 يوماً، بلغت نحو 2730 طناً فقط. وبلغ المعدل اليومي لواردات القطاع من الغاز 88 طناً فقط، أي ما يعادل 44% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان، والبالغة 200 طن يومياً في فترة فصل الصيف. وجراء ذلك ما تزال أزمة غاز الطهي، والتي تخيم على القطاع منذ 7 أشهر، وذلك بسبب إغلاق السلطات المحتلة لمعبر ناحل عوز، والذي كان مخصصاً لواردات القطاع من الوقود وغاز الطهي، وبسبب محدودية الطاقة التشغيلية لمعبر كرم أبو سالم للاستجابة لاحتياجات سكان القطاع.
- كما سمحت السلطات الإسرائيلية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بدخول 73,000 لتر بنزين و340,000 لتر من السولار لصالح القطاع الخاص ووكالة الغوث الدولية. وقد كانت واردات القطاع قبل قرار تقليص الوقود الوارد إلى القطاع نحو 350,000 لتراً من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً. ويعتمد قطاع غزة في تغطية احتياجاته الحالية من البنزين و السولار على الكميات التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

- ما زالت السلطات المحتلة تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، رغم مرور أكثر من 11 شهر على إعلانها رفع الحظر المفروض على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، وذلك بعد منع استمر لنحو ثلاث سنوات. وقد سمحت السلطات المحتلة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بإدخال 180 سيارة صغيرة فقط، وارتفع بذلك عدد إجمالي السيارات التي سمحت بإدخالها إلى القطاع منذ رفع الحظر عنها إلى نحو 1,180 سيارة. وجراء ذلك ما يزال أسعار السيارات في قطاع غزة في ارتفاع مستمر، فيما تشهد أسواق القطاع نقصاً كبيراً في قطع غيارها.
- استمرت السلطات المحتلة في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ 4 أعوام. وفي المقابل وافقت على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية العاملة في قطاع غزة، حيث سمحت بدخول 26,579 طناً من مادة الحصمة و9,988 طناً من مادة الاسمنت و835 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع تديرها تلك المنظمات، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو الماضي.
- شهدت الفترة التي يغطيها التقرير استمرار سياسة تقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية. فقد انخفض عدد المرضى ممن سمح لهم باجتياز معبر بيت حانون خلال شهر مايو إلى 859 مريضاً، بمعدل لا يزيد عن 28 مريض يومياً، ويمثل ذلك نسبة 56% فقط من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006.
- واصلت السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بدخول 81 صحفياً، 113 دبلوماسياً و634 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع.
- كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع لمدة 12 يوماً، وفي الأيام التي فتح فيها أمامهم سمح بمرور 1131 تاجراً فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 37 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر خلال شهر مارس الماضي، حيث كانت تسمح بمرور 42 تاجراً يومياً (88%)، وعن المعدل اليومي قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً (24.6%).
- تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ نحو 4 أعوام حرمان ذوي نحو 700 معتقل في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الإنساني الدولي.
- استمر خلال الفترة التي يغطيها التقرير فتح معبر رفح البري، وقد تمكن 8,262 مواطناً من مغادرة القطاع عبر المعبر، فيما عاد إليه 8,208 مواطناً، كما أرجعت السلطات المصرية 1,282 مواطناً وفقاً لما أفادت به هيئة المعابر والحدود. وقد أغلق المعبر أيام العطلات الأسبوعية (الجمعة والسبت من كل أسبوع).
- وفي تطور ايجابي، أعلنت السلطات المصرية أواخر شهر مايو إدخال تحسينات على معبر رفح الحدودي، شملت مد ساعات العمل بالمعبر من الساعة 9 صباحاً إلي الساعة 5 عصراً، وبشكل يومي ماعدا يوم الجمعة والإجازات الرسمية، وقالت أنها ستعود إلى تطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقا للآلية التي كان معمولاً بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، وذلك اعتباراً من يوم السبت 2011/5/28، وتنص هذه الآلية على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة.
- ويلاحظ أن التسهيلات المعلنة تشمل فقط حركة وتنقل الأفراد، ولا تشمل المعاملات التجارية، وبالتالي فإن كانت ستخفف من معاناة السكان المدنيين، لكنها لن تغير في الواقع الاقتصادي بفعل الحصار المفروض على قطاع غزة. كما أن التسهيلات المصرية لا تعفي المجتمع الدولي من مسئولياته لممارسة الضغط على دولة الاحتلال لإنهاء الحصار، والوفاء بتطبيق قواعد القانون الدولي.

- **المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة (كرم أبو سالم)**

أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 10 أيام (32.25% من إجمالي أيام الفترة)، وسمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بإدخال 4981 شاحنة إلى القطاع تحمل مساعدات إنسانية شملت الأغذية، الأغطية والأدوية المقدمة كمساعدات من منظمات إنسانية دولية مثل برنامج الغذاء العالمي، الصليب الأحمر، الانروا، اليونيسيف والاتحاد الأوروبي. كما سمحت خلال الأيام التي فتحت فيها المعبر بدخول الوقود ومواد غذائية لتجار محليين. ومن بين تلك الواردات 1622 شاحنة كانت محملة ببضائع رُفع حظر دخولها إلى القطاع خلال العام الماضي. وقد احتوت تلك الشاحنات على ملابس، أحذية، زجاج، ثلاجات، أفران غاز وكهربائية، كوابل كهرباء، أدوات بناء، سيراميك، رخام، أثاث منزلي، كراسي بلاستيك، ألمنيوم، أخشاب وقطع غيار للسيارات[1].

جدول يوضح عدد شاحنات البضائع الواردة إلى القطاع خلال فترة التقرير مقارنة بعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل فرض الحصار في يونيو 2007	خلال الفترة التي يغطيها التقرير (مايو)
معدل الشاحنات اليومي	570	160
نسبة المعدل اليومي مقارنة بالمعدل اليومي قبل يونيو 2007	%100	%28.07
العجز في الواردات اليومية	00	410
نسبة العجز في الواردات اليومية	%0.0	%71.93

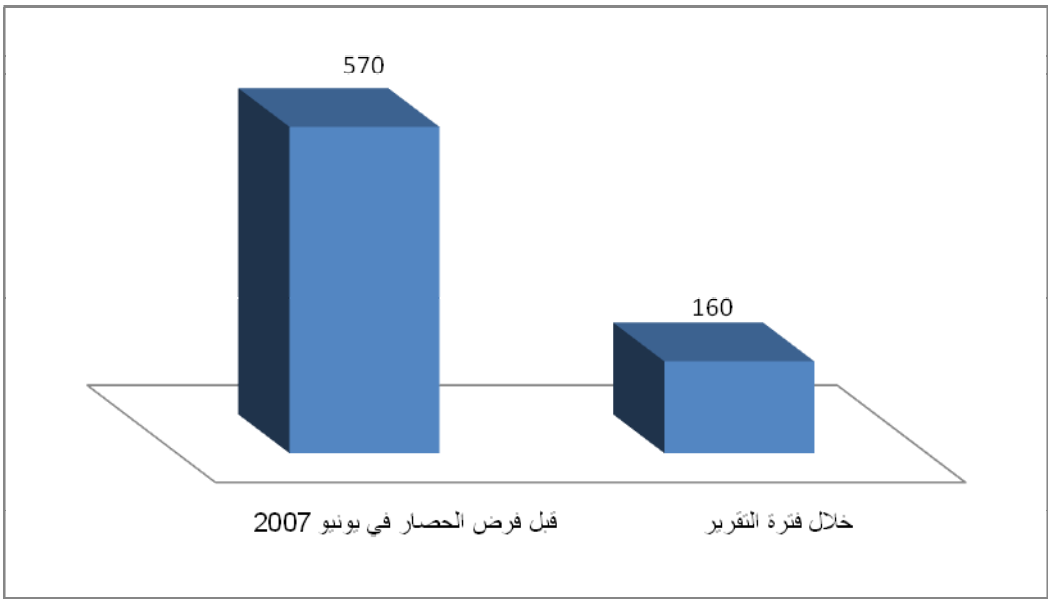

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول أعلاه صدقية التحذيرات التي أطلقها المركز، وحذر خلالها من أن تشغيل معبر كرم أبو سالم، كمعبر تجاري وحيد لقطاع غزة، لن يكون كافيًا ولن يفي بكافة احتياجات سكان القطاع التي كانت تورد من 4 معابر تجارية، حيث تظهر البيانات أن المعدل اليومي لعدد الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة خلال شهر مايو 160

[1] مصدر المعلومات من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

شاحنة يومياً، وهو ما يمثل 2.07% من عدد الشاحنات التي كانت تورد إلى قطاع غزة قبل تشديد الحصار في يونيو 2007، والبالغة570 شاحنة يومياً[2]. وتدحض تلك البيانات المزاعم التي تدعيها السلطات المحتلة بشأن إجراءات تخفيف الحصار، والسماح بمضاعفة عدد الشاحنات المسموح بمرورها إلى قطاع غزة، حيث ما زالت نسبة واردات القطاع الفعلية متدنية للغاية ولا تلبي أدنى احتياجات سكان قطاع غزة، علاوة على كون معظمها استهلاكية. وما يزال استيراد العديد من أصناف المواد الخام محظوراً باستثناء عدد محدود جداً منها، وفي أضيق نطاق.

وقد خلق إغلاق معبر المنطار "كارني" مطلع شهر مارس الماضي، والاعتماد على معبر كرم أبو سالم مزيداً من المعيقات في حركة البضائع المحدودة المسموح بمرورها، كما رفع تكاليف النقل والمواصلات التي أدت بدورها إلى ارتفاع أسعار الواردات الغزية وتحميل المصدرين الغزيين للسلع الزراعية المسموح بتصديرها أعباء مالية إضافية. كما يعتبر معبر كرم أبو سالم غير ملائم لصادرات القطاع لعدم احتوائه على التجهيزات اللازمة لنقل البضائع، وسعته المحدودة، التي لا تتناسب وعدد الشاحنات التي كانت تصدر عبر معبر المنطار، قبل تشديد الحصار على قطاع غزة.

- **الصادرات الزراعية**

قلصت سلطات الاحتلال كمية المنتجات الزراعية المحدودة التي كانت تسمح بتصديرها منذ بداية العام الى ادنى مستوياتها منذ قرارها السماح من قطاع غزة الى الخارج خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير أية منتجات زراعية، باستثناء كمية محدودة جداً من الزهور . فقد أفادت البيانات الواردة للمركز من جمعية التنمية الزراعية - الإغاثة الزراعية (PARC) إلى أن السلطات المحتلة سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير كمية محدودة من الزهور لا تتجاوز 172,000 زهرة (3 شاحنات فقط)، وهو ما يعتبر انخفاض كبير جداً عن الكميات التي كان يسمح بتصديرها خلال الشهور الماضية. فقد سمحت خلال شهر ابريل الماضي بتصدير نحو نصف مليون زهرة (4,750,00)، فيما تشير البيانات إلى أن صادرات الزهور بلغت خلال شهر مارس الماضي 2,152,000 زهرة وخلال شهر فبراير 4,054,000 زهرة. إن عدم سماح السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير بتصدير أية منتجات زراعية أخرى يفند مزاعم السلطات المحتلة، بتاريخ 2010/11/28، التي أعلنت من خلالها عزمها السماح بتصدير المنتجات الزراعية من قطاع غزة بواقع 10 شاحنات يومياً. وقد ارتفعت كمية الزهور التي سمح بتصديرها منذ بداية الموسم في نوفمبر الماضي وحتى نهاية الفترة التي يغطيها التقرير إلى نحو 10 مليون زهرة من أصل 60 مليون زهرة ينتجها القطاع سنوياً. جدير بالذكر أن السلطات المحتلة سمحت خلال الربع الأول من هذا العام بتصدير نحو 400 طن من التوت الأرضي من أصل نحو 1500 طن هي حصيلة الإنتاج السنوي لقطاع غزة من التوت الأرضي، كما سمحت خلال نفس الفترة بتصدير 6 أطنان فلفل حلو و 7 أطنان بندورة شيري (كرزية). يُشار إلى أن صادرات قطاع غزة في العام 2005 كانت تصل الى معدل 70 شاحنة يومياً[3].

جدول يبين اثر الحصار على صادرات القطاع من التوت والزهور خلال المواسم الزراعية الخمسة الأخيرة[4]

الصنف/الموسم	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009	2011/2010

[2] المصدر السابق.
[3] المصدر: جمعية التنمية الزراعية(الإغاثة الزراعية).
[4] يبدأ موسم التصدير لمحصول التوت الأرضي من منتصف شهر نوفمبر سنوياً ويمتد حتى أواخر شهر فبراير من العام الذي يليه، فيما يبدأ موسم تصدير الزهور سنوياً من منتصف شهر نوفمبر وحتى نهاية شهر أبريل من العام التالي، وعليه تم تصنيف مواسم تصدير المحصولين كما تظهر أعلاه في الجدول.

400	40	00	109	1,357	التوت/طن
%26,6	%2.60	%0.00	%7.75	%90.46	النسبة المئوية
10	26	0.8	5	24	الزهور/ مليون
%16.66	%43.33	%1.33	%8.33	%40.00	النسبة المئوية

جمعية التنمية الزراعية -الإغاثة الزراعية (PARC).

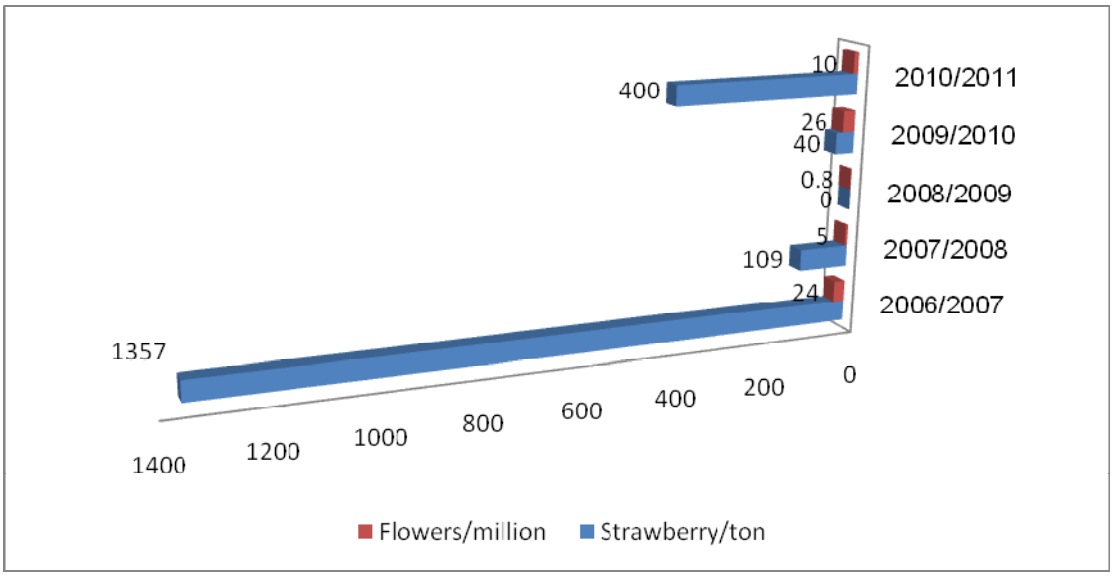

- **توريد السيارات الصغيرة إلى القطاع**

ما تزال السلطات المحتلة تماطل في تنفيذ قرارها القاضي بإدخال 60 سيارة أسبوعياً إلى القطاع دون إبداء أية أسباب لذلك، على الرغم من مرور أكثر من 11 شهر على إعلانها رفع الحظر المفروض على دخول السيارات الصغيرة إلى القطاع، وذلك بعد منع استمر لنحو ثلاث سنوات. وقد سمحت السلطات المحتلة، خلال الفترة التي يغطيها التقرير بإدخال 180 سيارة صغيرة فقط، وقد ارتفع عدد السيارات الإجمالي الذي سمحت بإدخالها إلى القطاع منذ رفع الحظر عن دخولها إلى نحو 1,180 سيارة. وجراء ذلك ما يزال أسعار السيارات في قطاع غزة في ارتفاع مستمر جراء ذلك، فيما تشهد أسواق القطاع نقصاً كبيراً في قطع غيارها.

جدول يوضح عدد السيارات الواردة إلى القطاع فعلياً مقارنة بعدد السيارات المفترض توريدها

البيان	العدد
عدد السيارات التي دخلت القطاع	1,180
عدد السيارات التي أعلنت إسرائيل السماح بتوريدها	2,640
نسبة السيارات الفعلية إلى عدد السيارات المفترض توريدها	%44.7
الفرق العددي	1,460

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

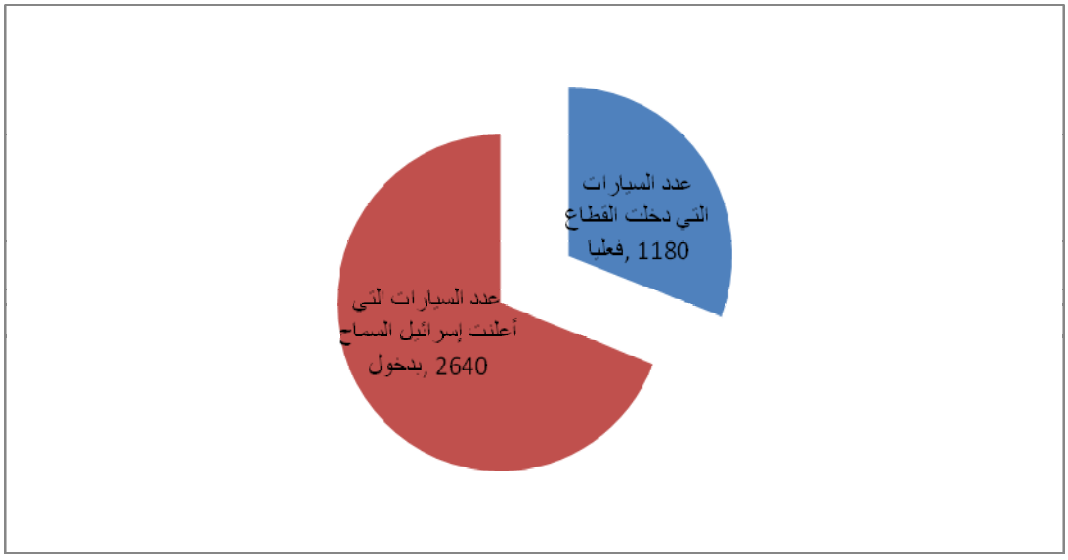

- **الوقود والمحروقات**

قلصت سلطات الاحتلال، خلال الفترة التي يغطيها التقرير، إمدادات قطاع غزة بغاز الطهي، ومنعت دخوله الى القطاع لمدة 12 يوماً، فيما سمحت بدخول كميات محدودة لمدة 19 يوماً. وبلغت الكمية التي سمح بتوريدها نحو 2,730 طناً، وبمتوسط 88 طن. ووفقاً لمصادر الهيئة العامة للبترول في غزة فإن الكمية التي وردت إلى القطاع تعادل نحو 44% من الاحتياجات اليومية الحقيقية للسكان خلال فترة الصيف، والتي تصل إلى 200 طن يومياً. وقد انخفضت كمية غاز الطهي الواردة إلى القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير بسبب الإغلاق المتكرر لمعبر كرم أبو سالم إلى ما نسبته 75% من الكمية التي كانت تورد إلى القطاع قبل اعتماد معبر كرم أبو سالم كمعبر تجاري رئيسي ووحيد لقطاع غزة، حيث كان معدل الوارد اليومي 116 طناً. وقد نجم عن ذلك تكدس الآلاف من اسطوانات الغاز الفارغة في محطات التعبئة والتوزيع، والبالغ عددها 29 محطة في القطاع، والتي اضطرت إلى إغلاق أبوابها في وجه المواطنين. وقد أرجعت الهيئة العامة للبترول في غزة أسباب الأزمة إلى إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي معبر ناحل عوز المخصص لواردات قطاع غزة من الوقود (البنزين، السولار، السولار الصناعي والغاز) بشكل نهائي منذ ما يزيد عن عام ونصف، وتحديداً بتاريخ 2010/1/4، وتحويل إمدادات القطاع من الوقود إلى معبر كرم أبو سالم، وهو غير مجهز فنياً لتوريد احتياجات سكان القطاع، حيث لا تزيد طاقته التشغيلية القصوى لتوريد غاز الطهي عن 200 طن يومياً فقط.

جدول يقارن كميات الغاز الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع الاحتياجات الفعلية لسكان القطاع

البيان	المعدل اليومي/ طن	النسبة المئوية
الكمية الواردة خلال الفترة التي يغطيها التقرير	88	%44
الكمية الواردة خلال قبل اعتماد معبر كرم أبو سالم كمعبر وحيد لقطاع غزة	116	%58
الاحتياجات الحقيقية	200	%100

المصدر: الهيئة العامة للبترول في غزة.

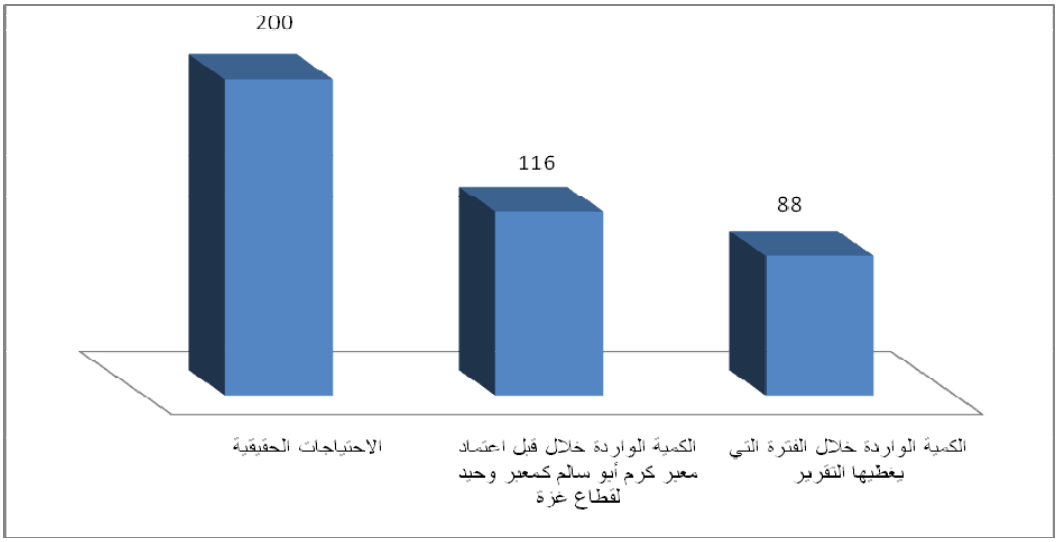

كما سمحت السلطات الإسرائيلية بدخول 73,000 لتر بنزين و340,000 لتر من السولار خلال نفس الفترة لصالح القطاع الخاص ووكالة الغوث. وقد كانت واردات القطاع قبل قرار تقليص الوقود الوارد إلى القطاع نحو 350,000 لتراً من السولار و120,000 لتر بنزين يومياً. جدير بالذكر أن قطاع غزة يعتمد في تغطية احتياجاته الحالية من البنزين و السولار على الكميات التي يتم توريدها عبر الأنفاق على الحدود الفلسطينية/ المصرية.

- **مواد البناء**

استمرت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي في فرض حظر شامل على توريد مواد البناء إلى قطاع غزة لصالح القطاع الخاص، وذلك منذ 4 أعوام. وقد وافقت السلطات المحتلة على توريد كميات محدودة جداً من تلك المواد لصالح المنظمات الدولية. ووفقاً لمصادر وزارة الاقتصاد الوطني فقد سمحت السلطات المحتلة خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 26,579 طناً من مادة الحصمة و9,988 طناً من مادة الاسمنت و835 طناً من حديد البناء لصالح مشاريع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأنروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "UNDP" ومصلحة مياه بلديات الساحل، ومؤسسة أنيرا، وذلك في إطار ما يسمى بالتسهيلات التي أعلنت عنها سلطات الاحتلال منذ يونيو الماضي. يشار إلى أن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين " الأنروا" قد حصلت على موافقة إسرائيلية مبدئية للبدء في تنفيذ 25 مشروعاً فقط، وهي لا تمثل سوى 7% من إجمالي المشاريع التي تخطط الوكالة لبنائها خلال العامين القادمين، وتعاني الأنروا من بطء شديد في تنفيذ مشروعاتها المذكورة، وذلك للقيود الشديدة المفروضة على توريد مواد البناء الخاصة بها.

جدول يقارن بين كمية الاسمنت الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور الثمانية الأخيرة

	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	93,000	90,000	93,000	93,000	84,000	93,000	90,000	93,000	729,000
الواردات الفعلية/طن	1,054	1,893	436	720	2,094	2,940	1,890	8,988	20,015
النسبة المئوية	%1.13	%2.10	%0.46	%0.77	%2.49	%3.16	%2.10	%9.66	%2.74

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

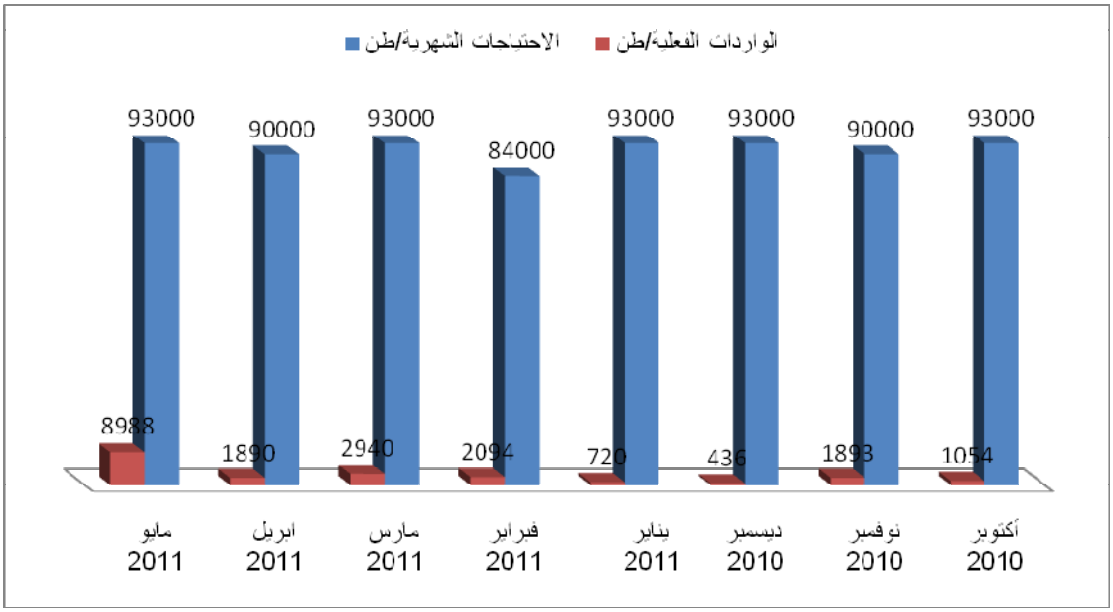

وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية الاسمنت التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير (8,988 طناً) محدودة جداً، ولا تتجاوز 9.66% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ 4 سنوات، والبالغة 93,000 طن.

جدول يقارن بين كميات مادة الحصمة الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور الثمانية الأخيرة

	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	77,500	75,000	77,500	77,500	70,000	77,500	75,000	77,500	607,000
الواردات الفعلية/طن	7,980	17,833	14,700	10,010	26,873	70,000	158	26,579	174,129
النسبة المئوية	%10.29	%23.77	%18.96	%12.91	%38.39	%90.32	%0.21	%34.29	%28.68

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

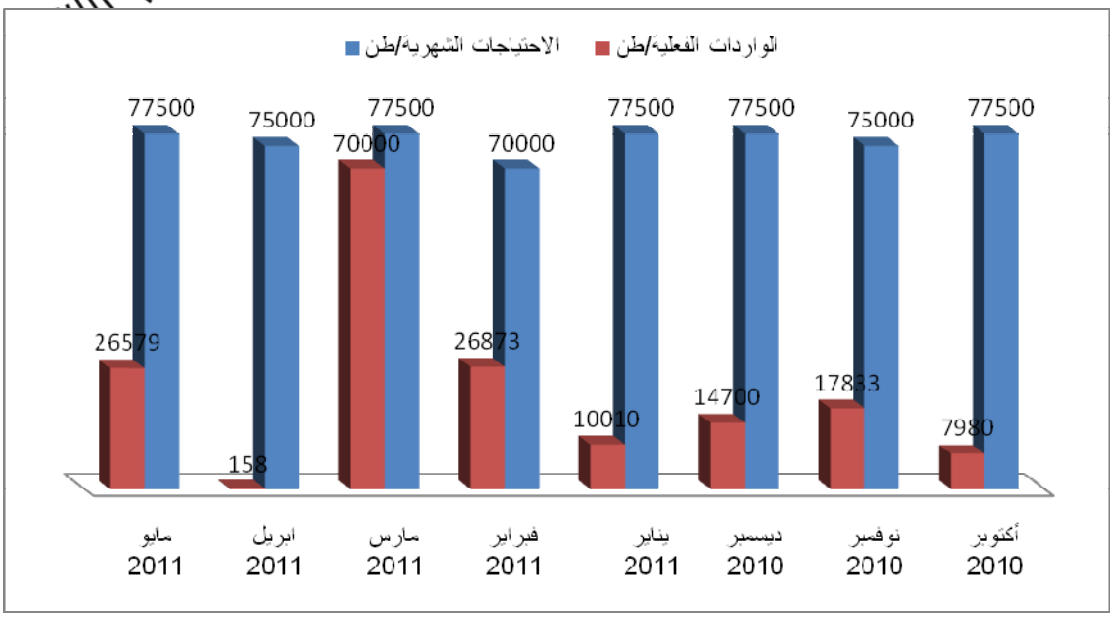

ويلاحظ من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية مادة الحصمة التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 26,579 طناً، وهي كمية محدودة جداً ولا تتجاوز 34.29% من الاحتياجات الحقيقية لقطاع غزة في الأوضاع الطبيعية، والبالغة 77,500 طن قبل فرض الحصار على قطاع غزة، ومنع دخول مواد البناء منذ 4 سنوات.

جدول يقارن بين كمية حديد البناء الواردة إلى القطاع والاحتياجات الفعلية خلال الشهور الثمانية الأخيرة

	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير	فبراير	مارس	ابريل	مايو	الإجمالي
الاحتياجات الشهرية/طن	62,000	60,000	62,000	62,000	56,000	62,000	60,000	62,000	486,000
الواردات الفعلية/طن	569	269	252	354	956	659	231	835	4115
النسبة المئوية	%0.91	%0.44	%0.40	%0.57	%1.70	%1.06	%0.38	%1.34	%0.84

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة.

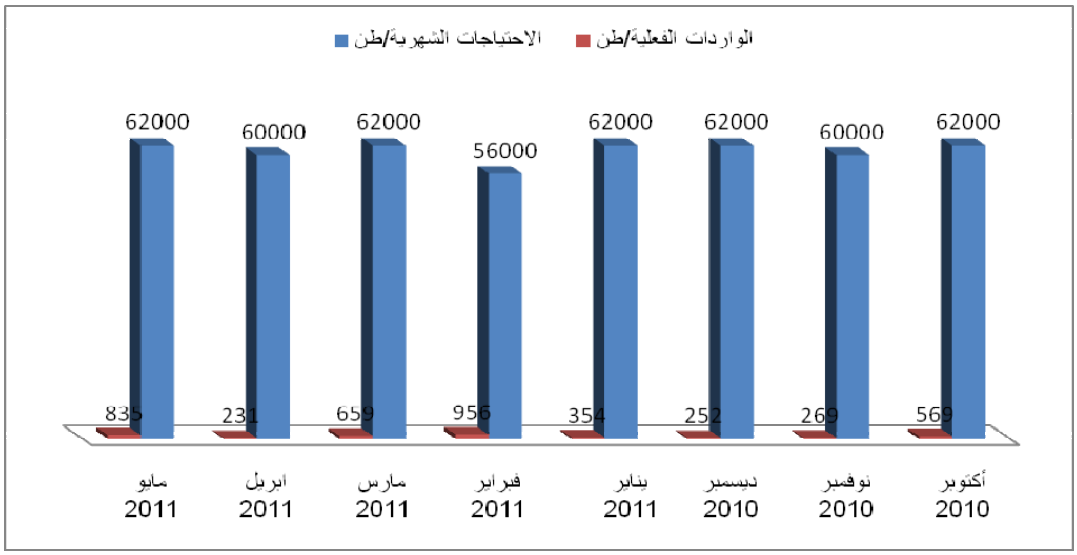

ويستدل من البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى أن كمية حديد البناء التي سمح بدخولها للمنظمات الدولية خلال الفترة التي يغطيها التقرير بلغت 835 طن، وهي كمية محدودة جداً، ولا تتجاوز 1.34% من الاحتياجات الشهرية لقطاع غزة في الأوضاع العادية، وقبل فرض الحصار على قطاع غزة ومنع دخول مواد البناء منذ 4 سنوات، والبالغة 62,000 طن.

المعابر المخصصة لحركة وتنقل الأفراد

أولاً: معبر بيت حانون (ايريز):

ما زالت سلطات الاحتلال الإسرائيلي تغلق المعبر أمام حركة وتنقل سكان القطاع، وتسمح بمرور فئات محدودة، هي: 1) المرضى من ذوي الحالات الخطيرة؛ 2) المواطنون العرب حملة الجنسية الإسرائيلية؛ 3) الصحافيون الأجانب؛ 4) العاملون في المنظمات الدولية الإنسانية؛ 5) التجار ورجال الأعمال و6) المسافرون عبر معبر الكرامة، وتتم إجراءات تنقل وسفر تلك الفئات وسط قيود مشددة، تتخللها ساعات انتظار طويلة في معظم الأحيان، ووفقاً لما أفادت به هيئة الارتباط المدني في وزارة الشؤون المدنية، فقد أغلقت سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي المعبر في وجه هذه الفئات إغلاقاً تاماً لمدة 9 أيام.

كما واصلت السلطات المحتلة سياستها الهادفة لتقليص عدد المرضى المسموح بعلاجهم داخل إسرائيل و/أو في مستشفيات القدس والضفة الغربية، وحرمت فئات جديدة من المرضى، طالت المرضى المصابين بأمراض فقدان البصر وبتر الأعضاء، من اجتياز معبر بيت حانون للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى تجويد حياتهم. وقد أغلق المعبر أمام مرور مرضى القطاع المحولين إلى المستشفيات الإسرائيلية و/أو الفلسطينية في الضفة الغربية لمدة 5 أيام بشكل تام، بينما فتح المعبر جزئياً وسُمح بمرور 859 مريضاً، بمعدل لا يزيد عن 28 مريض يومياً، ويمثل ذلك نسبة 56% فقط من المعدل الذي كانت تسمح به السلطات المحتلة خلال النصف الأول من العام 2006. فيما واجه 68 مريضاً مشكلات حالت دون حصولهم على تصاريح مرور، من بينهم 22 مريضاً رفضت طلباتهم رفضاً نهائياً، 13 مريضاً طلب منهم مقابلة جهاز الأمن الداخلي (الشين بيت)، 9 مرضى طلب منهم تغيير المرافق، 10 مرضى انقضى موعد حجزهم في المستشفيات دون حصولهم على موافقات وطلب منهم تحديد مواعيد جديدة و4 حالات لم يرد بشأنها رداً من السلطات.

جدول بعدد المرضى الذين سمح لهم بالسفر مقارنة بعددهم قبل فرض الحصار في يونيو 2007

	العدد	النسبة المئوية
عدد المرضى قبل فرض الحصار	50	%100
عدد المرضى خلال الفترة التي يغطيها التقرير	28	%56

المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

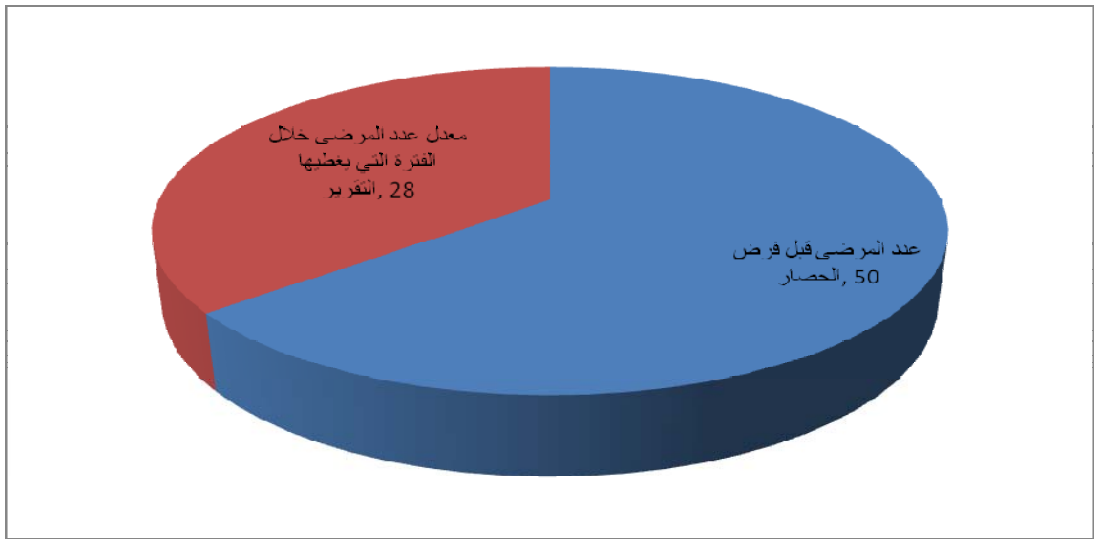

ومن ناحية أخرى تواصل السلطات المحتلة فرض قيود مشددة على مرور الصحافيين والدبلوماسيين والعاملين في المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة. وقد سمحت خلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدخول 81 صحفياً، 113 دبلوماسياً و634 موظفاً من العاملين في المنظمات الإنسانية الدولية. وقد جرى ذلك في ظل إجراءات أمنية معقدة، شملت إعاقة العديد منهم لعدة أيام قبل أن يتمكنوا من الدخول إلى القطاع. كما أغلق المعبر في وجه تجار القطاع خلال الفترة التي يغطيها التقرير لمدة 12 يوماً، وخلال الأيام التي فتح المعبر أمامهم سمح بمرور 1,131 تاجر فقط، أي بمعدل يومي لا يتجاوز 37 تاجر يومياً طيلة أيام الفترة. ويعتبر ذلك انخفاضاً حاداً عن العدد المحدود من التجار الذي كانت تسمح بمرورهم عبر المعبر قبل يونيو من العام 2007، حيث كانت تسمح بمرور نحو 150 تاجر يومياً[5].

زيارات المعتقلين

تواصل سلطات الاحتلال الإسرائيلية منذ 4 سنوات حرمان ذوي المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية من أبناء القطاع من زيارة أبنائهم المعتقلين في سجونها. وكانت سلطات الاحتلال قد منعت أهالي نحو 700 معتقل جميعهم من أبناء القطاع، موزعين على جميع السجون الإسرائيلية من زيارة أبنائهم، منذ يوم 2007/6/6، من دون إبداء أية أسباب لهذا الإجراء غير المبرر، والذي يتعارض مع قواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة 116 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، والتي تنص على أن: " يسمح لكل شخص معتقل باستقبال زائريه، وعلى الأخص أقاربه، على فترات منتظمة، وبقدر ما يمكن من التواتر. ويسمح للمعتقلين بزيارة عائلاتهم في الحالات العاجلة، بقدر الاستطاعة، وبخاصة في حالة وفاة أحد الأقارب أو مرضه بمرض خطير.

ثانياً: معبر رفح البري

[5] المصدر: هيئة الشؤون المدنية في قطاع غزة.

استمر فتح معبر رفح الحدودي مع جمهورية مصر العربية خلال الفترة التي يغطيها التقرير، حيث تواصل سفر مواطني القطاع إلى مصر والخارج أو العودة إلى القطاع. ووفقاً لما أفادت به إدارة المعبر فقد تمكن خلال هذه الفترة 8,262 مواطناً من مغادرة القطاع، وعاد إليه 8,208 مواطناً، فيما أرجعت السلطات المصرية 1,282 مواطناً وفقاً لما أفادت به هيئة المعابر والحدود. وقد أغلق المعبر أيام العطلات الأسبوعية (الجمعة والسبت من كل أسبوع).

جدول يوضح المعدل اليومي للمغادرين والقادمين عبر معبر رفح خلال فترة التقرير

البيان	المعدل اليومي قبل فرض الحصار	النسبة المئوية	المعدل اليومي خلال الفترة التي يغطيها التقرير	النسبة المئوية خلال الفترة التي يغطيها التقرير	العدد في الأوضاع الطبيعية	العدد خلال الفترة التي يغطيها التقرير
المغادرين	535	%100	266	%49.71	16585	8,262
القادمين	531	%100	264	%49.71	16461	8,208

المصدر: إدارة معبر رفح الحدودي.

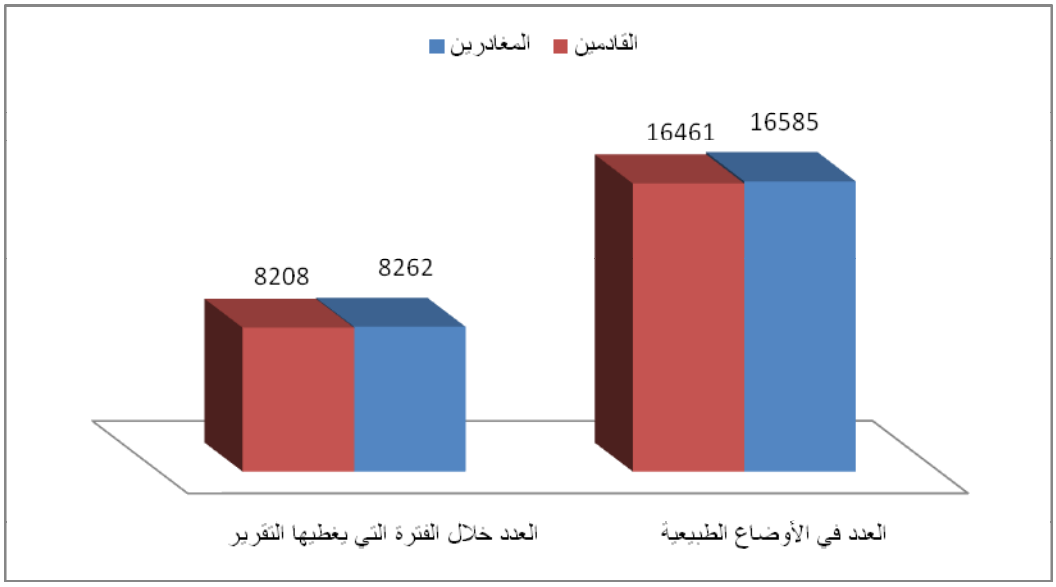

وفي تطور ايجابي، أعلنت السلطات المصرية أواخر شهر مايو إدخال تحسينات على معبر رفح الحدودي، شملت مد ساعات العمل بالمعبر من الساعة 9 صباحاً إلي الساعة 5 عصراً، وبشكل يومي ماعدا يوم الجمعة والإجازات الرسمية، وقالت أنها ستعود إلى تطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقا للآلية المعمول بها قبل إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي للمعبر في حزيران 2006، وذلك اعتباراً من يوم السبت 2011/5/28، وتنص هذه الآلية على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، الذكور أقل من 18 عاماً وأكثر من 40 عاماً والمرضى الحاصلين على تحويلة طبية، الطلاب الدارسين في الجامعات المصرية والخارج وأصحاب الاقامات من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة[6].

[6] جريدة الأهرام المصرية، 2011/5/26.

التوصيات:

يدعو المركز المجتمع الدولي، وخاصة الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949، والخاصة بحماية المدنيين في أوقات الحرب، إلى:

1. الضغط المتواصل على السلطات الحربية الإسرائيلية المحتلة، لإجبارها على فتح كافة معابر القطاع الحدودية التجارية والمخصصة لحركة وتنقل الأفراد بشكل عاجل وفوري، وذلك من أجل تمكين السكان المدنيين في قطاع غزة من تأهيل وإعادة بناء وإصلاح كافة أشكال التدمير الذي لحق بممتلكاتهم وأعيانهم المدنية. وتمتعهم بحقوقهم المدنية والسياسية، فضلاً عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
2. التدخل الفوري والعاجل من أجل ضمان احترام قواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وذلك من أجل وقف التدهور الخطير في الأوضاع الإنسانية للسكان المدنيين في قطاع غزة.
3. إجبار السلطات الحربية الإسرائيلية على وقف استخدام سياسة العقوبات الجماعية التي تفرضها على سكان القطاع، بما في ذلك تشديد وإحكام إغلاق المعابر الحدودية للقطاع، والتي تؤدي إلى تدهور خطير في تمتع السكان المدنيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية.
4. تذكير دولة إسرائيل بالالتزامات الواجبة عليها، باعتبارها القوة المحتلة لقطاع غزة، حيال السكان فيه، وفقا للمادة 55 من اتفاقية جنيف للعام 1949، والتي تنص على أن " من واجب دولة الاحتلال أن تعمل، بأقصى ما تسمح به وسائلها، على تزويد السكان بالمؤن الغذائية والإمدادات الطبية، ومن واجبها على الأخص أن تستورد ما يلزم من الأغذية والمهمات الطبية وغيرها إذا ما كانت موارد الأراضي المحتلة غير كافية. ولا يجوز لدولة الاحتلال أن تستولي على أغذية أو إمدادات أو مهمات طبية مما هو موجود في الأراضي المحتلة، وعليها أن تراعي احتياجات السكان المدنيين". على الأطراف السامية المتعاقدة لاتفاقية جنيف الرابعة أن تقف أمام واجباتها كما نصت عليها المادة الأولى من الاتفاقية والقاضية بضمان تطبيق هذه الاتفاقية من قبل دولة الاحتلال الحربي الإسرائيلي لحماية المدنيين الفلسطينيين.
5. يرحب المركز بقرار الحكومة المصرية، والخاص بفتح جميع المنافذ البرية والجوية أمام تنقل المواطنين الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة، ويؤكد أن التسهيلات المعلنة تشمل فقط حركة وتنقل الأفراد، ولا تشمل المعاملات التجارية، وبالتالي فإن كانت ستخفف من معاناة السكان المدنيين، لكنها لن تغير في الواقع الاقتصادي بفعل الحصار المفروض على قطاع غزة.
6. يشدد المركز على أن التسهيلات المصرية المعلنة- التي نقدرها تماماً- ليست بديلاً عن القضية الجوهرية، وهي رفع الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، وفتح المعابر أمام المعاملات التجارية، والسماح بحرية تنقل الأفراد، بما في ذلك التنقل بين القطاع، الضفة الغربية والعالم الخارجي عبر المنافذ التي تسيطر عليها دولة الاحتلال. ويذكر أن التسهيلات المصرية لا تعفي المجتمع الدولي من مسئولياته لممارسة الضغط على دولة الاحتلال لإنهاء الحصار، والوفاء بتطبيق قواعد القانون الدولي.

Oxfam Novib

بتمويل من الاتحاد الأوروبي ودعم من أوكسفام نوفب